

عدالة

تقرير فعاليات

للعام

2020

عدالة

تقرير فعاليات للعام

2008



Adalah The Legal Center For Arab Minority Rights in Israel
عدالة المركز القانوني لحقوق الاقلية العربية في اسرائيل
عدالة המרכז המשפטי לזכויות המיעוט הערבי בישראל

محتوى

تقديم	7
المرافعة القانونية	8
التطورات الأساسية	9
تدخلات قانونية مركزية جديدة	10
تدخلات قانونية مختارة	13
قرارات سلبية في قضايا تابعها مركز "عدالة"	18
متابعة قضايا عالقة	19
التحديات القانونية	20
التتقيف القانوني	22
التطورات الأساسية	23
ندوات ومؤتمرات	24
إصدارات وتقارير	25
التغطية الإعلامية	26
تأهيل طلاب قانون جامعيين وخريجي كليات قانون	29
تحديات في الإعلام	30
المرافعة الدولية	32
التطورات الأساسية	33
المرافعة في الأمم المتحدة	34
المرافعة في الإتحاد الأوروبي	36
مؤتمرات وشبكات تابعة لتنظيمات حقوق إنسان دولية	37
تحديات في مجال المرافعة الدولية	39
التطورات التنظيمية	40
انتقال "عدالة" إلى حيفا	41
إطراءات على عمل "عدالة"	41
منح من صناديق دولية	42
الهيئة العامة	42
جوائز لطاقم "عدالة"	42
الهيئة الإدارية	43
لجنة المراقبة	43
المتطوعون	43
الطاقم	44

تقديم

يتناول هذا التقرير السنوي لفعاليات "عدالة" للعام 2008 توصيفاً للإنجازات الأساسية والفعاليات المركزية والتأثير الجماهيري العام لمركز "عدالة" في هذه السنة، وهي السنة الـ 12 على تأسيس المركز. وكما يتضح من هذا التقرير، حقق "عدالة" في السنة المنصرمة نجاحاً في عدد غير قليل من الملفات القضائية سواءً أعلى الساحة المحلية أم في ضمن نشاطاته في المرافعة الدولية. كما بادر المركز لعدة إجراءات قضائية جديدة مركزية تتعلق بمسائل ذات تأثير حاسم على دفع حقوق الفلسطينيين مواطني إسرائيل والفلسطينيين سكان المناطق المحتلة، والدفاع عن هذه المسائل. كما بادر "عدالة" لشراكات إستراتيجية جديدة في إسرائيل والمناطق المحتلة وخارج البلاد، خصوصاً في جنوب أفريقيا. في أيار 2008 انتقل مركز "عدالة" إلى مكاتبه الجديدة في حيفا.

"عدالة" هو تنظيم حقوق إنسان مستقل، ينشط من خلال مكاتبه في حيفا وبئر السبع. ويقوم المركز، الذي تأسس في تشرين الثاني 1996، على خدمة السكان العرب مواطني إسرائيل، الذين يفوق تعدادهم المليون نسمة - أي حوالي 20% من مجموع سكان إسرائيل، إلى جانب الفلسطينيين من الأراضي المحتلة. تتمحور أهداف وغايات "عدالة" الأساسية في تحقيق المساواة في الحقوق الجمعية والحقوق الفردية للأقلية الفلسطينية العربية في إسرائيل. يعمل مركز "عدالة" على تحقيق المساواة في الحقوق في مجالات مختلفة، منها الحقوق على الأراضي وحقوق التخطيط؛ الحقوق المدنية والسياسية؛ الحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية؛ الحقوق الدينية؛ حقوق النساء؛ وحقوق الأسرى. كما يعمل المركز للدفاع عن حقوق الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال. وفي سبيل تحقيق هذه الغايات، يقوم "عدالة" بما يلي:

- * يقدم دعاوى والتماسات أمام المحاكم الإسرائيلية ويتوجه إلى سلطات الدولة المختلفة؛
- * يوفر الإستشارة القضائية للأفراد وللتنظيمات غير الحكومية وللمؤسسات التابعة للجمهور العربي؛
- * يتوجه إلى المؤسسات والمنتديات الدولية؛
- * ينظم أياماً دراسية ومؤتمرات وينشر تقارير تختص بالشؤون القضائية؛
- * يمنح للمُتدربين في الحقوق وطلاب القانون والمحامين العرب الجدد تأهيلاً وتدريباً في مجال حقوق الإنسان.

ينقسم هذا التقرير إلى أربعة فصول: المرافعة القانونية والتثقيف القانوني والمرافعة الدولية والتطورات التنظيمية. توخينا في هذا التقرير الاعتماد على تركيبة استعراضية أقل تعقيداً، من أجل استعراض نشاطاتنا أمام القراء بشكل أوضح. كما أضفنا معلومات تتعلق بالتحديات الماثلة أمام المركز وبالإستراتيجيات المطروحة لمواجهة هذه التحديات.

2008

المرافعة القانونية

التطورات الأساسية

في أعقاب التماس قُدِّم إلى المحكمة المركزيّة في حيفا في كانون الثاني 2008، تراجعت الدولة عن قرارها مصادرة 900 دونم تعود ملكيتها إلى 24 مواطناً عربياً من دالية الكرمل، لغرض إقامة حديقة وطنية وحُرج. ومكن الإلتماس المواطنين العرب من الحفاظ على أراضيهم.

في آب 2008، وفي أعقاب التماس قدّمه مركز "عدالة" باسم جمعية تطوير التعليم العربي في حيفا و33 عائلة، بدأت مفاوضات بين "عدالة" ووزارة المعارف وبلدية حيفا أدت إلى الاتفاق على افتتاح الصف الأول في مدرسة الفنون "الكرمة" في حيفا لسنة واحدة، بدءاً بأيلول 2008. في أعقاب هذا الاتفاق جرى اختيار د. ياسر منصور، رئيس الجمعية لتطوير التعليم العربي في حيفا والمحامية سوسن زهر من "عدالة" في ضمن قائمة بخمسين اسماً لأكثر الأشخاص تأثيراً في مجال التربية والتعليم للعام 2008 والتي نشرتها صحيفة "هآرتس".

في كانون الأول 2008 أعلن المستشار القضائي للحكومي، في أعقاب التماس قدمه "عدالة" إلى المحكمة العليا الإسرائيلية في تشرين الثاني 2008، عن أنّ الدولة ستشق طريقاً آمنة إلى مركز الخدمات في قرية السيد غير المعترف بها في النقب. ونظراً للظروف الأمان المتدنية جداً التي سادت في الطريق الموصلة إلى المدرسة، قُتل فيها أربعة أطفال. ويتلقى حوالي 1,500 تلميذ تعليمهم في المدرستين الإبتدائيتين اللتين تنشطان في مركز الخدمات في القرية؛ وتنشط في هذا المركز أيضاً عشر رياض للأطفال وعيادة. كما التزم المستشار القضائي بشق الطرق إلى جميع المدارس ومراكز الخدمات في القرى غير المعترف بها.

مثل "عدالة" حزب "الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة" في التماس إلى العليا قدمته "حركة جودة الحكم". وطلب الملتمسون إلغاء نتائج الانتخابات المحلية في سخنين وإقصاء ثلاثة من أعضاء الحزب من المجلس البلدي، بدعوى وجود أسيرة سياسية سابقة في قائمة الحزب للمجلس البلدي. وقد ردّت العليا الالتماس في تشرين الثاني 2008 وبهذا حافظت "الجبهة" على مقاعدها في المجلس البلدي.

معطيات

مخطط لسنة 2008	أنجز في 2008	
15	20	التماسات جديدة
+20	27	تدخلات قانونية
-	6 قضايا رابحة 5 قضايا خسارة	قضايا خسارة - قضايا رابحة
-	40+	متابعة قضايا عالقة

تدخلات قانونية مركزية جديدة

ملفات قُدمت إلى الهيئات القضائية وإلى سلطات التخطيط

الأراضي وحقوق التخطيط

" عدالة " والمجلس المحلي جسر الزرقاء يلتزمان في حزيران 2008 المحكمة المركزية في تل أبيب، للمطالبة بربط قرية جسر الزرقاء بشارع الشاطئ، أسوة بالبلدات اليهودية في المنطقة.

في آذار 2008 قُدم " عدالة " استئنافاً ثانياً للجنة القطرية للتخطيط والبناء، ضد المصادقة على مخطط الخارطة الهيكلية ع د/300 دالية الكرمل، بدعوى تجاهل الخارطة لحقوق السكان.

التمس " عدالة " في تموز 2008 المحكمة العليا مطالباً بإرجاع ملكية ثلاثة مواطنين عرب على قطعة أرض مساحتها حوالي 10 دونمات في الناصرة، والتي صودرت في العام 1958 بادعاء استخدامها لأغراض الجمهور، وهي مُعلنة اليوم للبيع في السوق الحرة. وقد رفضت العليا التماس " عدالة " لإصدار أمر منع مؤقتاً.

في الاستئناف الذي قُدم في تشرين الأول 2008 إلى المحكمة المركزية في الناصرة وفي كانون الأول 2008 إلى المحكمة العليا، طالب "عدالة" بإلزام بلدية صفد بربط الحي العربي عكبرة بشبكة المجاري التابعة للمدينة. تحيين: في كانون الثاني 2009 نشرت بلدية صفد عطاءً للقيام بأعمال لوصل الحي بشبكة المجاري.

في تشرين الأول 2008 قَدّم "عدالة" ردًا للمحكمة العليا على استئناف قَدّمته بلدة "نباطيم" على قرار المحكمة المركزية الذي قضى بأنّ لعائلة يهودية من البلدة الحق في تأجير بيتها لعائلة عربية، رغم المعارضة العنصرية من طرف البلدة.

الحقوق الثقافية والاقتصادية والحق في التعليم

في كانون الثاني 2008 قدم "عدالة" التماسًا إلى المحكمة المركزية في تل أبيب، بطلب تغيير تحديد سن القبول الذي فرضته جامعة تل أبيب، والذي يميز ضد الطلاب العرب في قبولهم لكلية الطب.

في آذار 2008 قَدّم "عدالة" التماسًا إلى المحكمة العليا، يتحدى التعديل على القانون الذي يمنع متلقي مخصّصات ضمان الدخل من امتلاك سيارة. أكثر من 300 ألف مواطن يحصلون على هذه المخصصات.

قَدّم "عدالة" في نيسان 2008 التماسًا إلى العليا يطالب بدمج قرية عرب العرامشة ضمن قائمة البلدات المستحقة لحصة في إنتاج وتسويق البيض المُعدّ للأكل. في العام 2007 خصص الكنيست ميزانية إضافية من 8 ملايين شيكل، كدعم حكومي لمُنْتِجِي البيض. في تشرين الأول 2008 أعلن المستشار القضائي للحكومة أنّ الوضع الذي يندم فيه عرب من بين المزارعين الذين يستحقون حصص إنتاج البيض ويتلقون والدعم الحكومي هو وضع غير لائق. وقد التزم المستشار القضائي بتقديم معايير جديدة إلى المحكمة تتعلق بهذه المسألة حتى منتصف نيسان 2009.

طالب التماس إلى المحكمة العليا في حزيران 2008 بتصحيح الاتفاق الجماعي لتسيير التقاعد الإلزامي وتوسيعه، بحيث يسري على كل عامل فوق سن الـ 18 عامًا، ولا ينحصر سريانه على العاملين فوق سنة 20 (من النساء) وسن 21 (من الرجال)، من أجل منع التمييز ضد المواطنين العرب.

في أيلول 2008 التمس مركز "عدالة" المحكمة المركزية في حيفا، لإلغاء المنع الذي فرضته بلدية كرميئيل على دخول سيارات تعليم السياقة إلى مناطق نفوذها في أيام السبت وفي الأعياد. وتمسّ سياسة البلدية الجديدة بمعلمي السياقة العرب، فقط، مما يؤدي إلى المسّ بهم اقتصادياً. تحيين: في كانون الثاني 2009 أعلنت البلدية عن موافقتها على إزالة المنع، في أعقاب اتفاق وقعت عليه مع "عدالة"، وصدّقت المحكمة على الاتفاق.

حقوق الأسرى

في شباط 2008 قدّم "عدالة" بمشاركة برنامج حقوق السجناء في جامعة حيفا، التماساً إلى المحكمة العليا، لتحسين الظروف التي يتم فيها نقل السجناء من السجون إلى المحاكم في سيارات النقل التابعة لمصلحة السجون (البوسطة). ويجري يومياً نقل حوالي 1,800 أسير في سيارات مصلحة السجون إلى أماكن مختلفة في أنحاء إسرائيل.

في الإلتماس المقدم إلى المحكمة العليا في نيسان 2008، طلب "عدالة" الوقف الفوري للتمييز ضد الأسرى العرب البالغين (الذين يشكلون 40% من مجمل الأسرى في البلاد)، في مجال التعليم.

إلتمس مركز "عدالة" في حزيران 2008 المحكمة المركزيّة في الناصرة، باسم الأسير السياسي وليد دقّة، مطالباً بالسماح له بإنجاب الأطفال. ويجري منح هذا الحق للسجناء اليهود.

قدم مركز "عدالة" وجمعية حقوق المواطن واللجنة العامة لمناهضة التعذيب في إسرائيل التماساً للمحكمة العليا في آذار 2008 لإبطال التعديل على قانون الإجراءات الجنائية، الذي ينص على ظروف اعتقال متشددة مع الأسرى المشتبهين بمخالفات "أمنية"، وأغلبيتهم من سكان غزة. وهناك حوالي 9,000 أسير فلسطيني مُصنّفون على أنهم "أسرى أمنيون" وهم معتقلون في السجون في إسرائيل.

قدّم مركز "عدالة" ومؤسسة الميزان لحقوق الإنسان والجمعية من أجل الأسرى الفلسطينيين، التماساً للمحكمة العليا في حزيران 2008، مطالبين المحكمة بالسماح لسكان قطاع غزة بزيارة أعضائهم الأسرى في السجون الإسرائيليّة. وقد مُنع منذ العام 2006

دخول سكان غزة إلى إسرائيل منعاً باتاً. في أكتوبر 2008 ادّعت الدولة أنها لا تعترف بأيّ التزام بتمكين زيارة عائلات حوالي 1,000 أسير من غزة معتقلين في إسرائيل.

المناطق المحتلة عام 1967

في آذار 2008 قدم مركز "عدالة" ومؤسسات حقوق إنسان فلسطينية ورؤساء سلطات محلية اعتراضاً على الخارطة الهيكلية لشارع الطوق الشرقي في القدس، الذي يهدد بتحويل الأحياء الفلسطينية إلى "كنتونات". وبحسب المخطط سيطوق "شارع الطوق" أراضي تصل مساحتها نحو 1,200 دونم، غالبيتها بملكية فلسطينية. وفي النشاطات المناهضة لهذا الشارع، يتعاون "عدالة" مع عيادة حقوق الإنسان في جامعة "القدس" وقسم حقوق الإنسان في جامعة "هارفرد" (www.stoptheringroad.net).

في تشرين الثاني 2008 قدّم "عدالة" والائتلاف المدني للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس (CCDPRJ) اعتراضاً إلى المجلس القطري للتنظيم والبناء، على الخارطة الهيكلية اللوائية للواء القدس، والتي ستؤدي إلى توسّع إضافي للمستوطنات وستؤدي إلى تغيير التركيبة السكانية في المدينة.

تدخلات قانونية مختارة الأراضي وحقوق التخطيط

في رسالة إلى المستشار القضائي للحكومة في حزيران 2008، طالب "عدالة" بتجميد أوامر الهدم التي صدرت ضد بيوت تابعة لمواطنين عرب في منطقة المثلث ووادي عارة.

في رسالة إلى وزارة الزراعة في حزيران 2008، طالب "عدالة" بتخصيص أراضي رعي للجمال في النقب ونشر معايير لتسجيل الجمال. الوزارة ردت الطلب.

في أيلول 2008 مثّل "عدالة" نوري العقبي، الذي اتهم بالتشويش على تنفيذ أعمال للصندوق الدائم لإسرائيل (كيرن كيمت). وادعى "عدالة" أنّ الأراضي التي كانت موضوع النقاش ليست تابعة للكيرن كيمت بل للعقبي. واعترف العقبي بأنه شوّش على أعمال التحريج. وقد

انتقدت محكمة الصلح في بئر السبع الكيرن كייتم انتقاداً لاذعاً، حيث حاولت الأخيرة وفق المحكمة أن تسوّي النزاع القضائي مع العقبي بواسطة إجراء جنائي غير ملائم للحالة، بدلا من التوجّه إلى المحكمة المدنية.

في رسالة بُعثت في أيلول 2008 إلى وزير المالية والمستشار القضائي للحكومة، طولب بإلغاء مصادرة قطعة أرض في يوكنعام وإعادتها إلى أصحابها الأصليين، وهم عرب من سكان دالية الكرمل. وقد صُودرت الأرض في العام 1965 واستخدمت حتى الوقت الحالي كقاعدة عسكرية أزيلت عنها.

الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، الحق في التعليم

توجه مركز "عدالة" في كانون الثاني 2008 لعميد جامعة حيفا وعميد الطلبة في الجامعة ومدير سلطة التعليم والتدريب البحري مطالباً بإلغاء استعمال معيار الخدمة العسكرية كشرط قبول لبرنامج تأهيل ضباط الأسطول التجاري البحري الإسرائيلي. البرنامج المذكور معد لتدريب المرشحين لمهنة مدنية، وعليه فإنّ تحديد الخدمة العسكرية كمعيار للقبول لبرنامج التعليم هو أمرٌ مميزٌ ضد المتقدمين العرب، المعفيين أصلاً من تأدية الخدمة العسكرية.

في رسالة بُعثت إلى جميع الوزارات الحكومية في آذار 2008 طالب مركز "عدالة" بتوفير وتأمين التمثيل الملائم للنساء العربيات في مكاتب الخدمات الحكومية. العديد من الوزارات الحكومية أعلنت في ردها عن أنها تعمل على تجنيد النساء. "عدالة" يتتبع التطورات.

في آذار 2008 توجه مركز "عدالة" برسالة إلى مكتب العمل لوضع حدّ للتمييز ضد نساء مسلمات يرتدين النقاب، حيث يُميز ضدهن في القبول للعمل.

في رسالة صدرت في نيسان 2008 طولبت مؤسسة التأمين الوطني بوقف استخدام معيار الخدمة العسكرية أو الخدمة الوطنية كشرط لقبول العاملين. في أيار 2008 أعلنت مؤسسة التأمين الوطني عن إلغاء هذا المعيار.

عممت وزارة التعليم في السنة الدراسية (2007 - 2008) برنامجاً لجميع المدارس في البلاد من رياض الأطفال حتى المدارس الثانوية ومعاهد إعداد المعلمين، لإحياء الذكرى الستين لإقامة إسرائيل والاحتفال باستقلالها. بعث مركز "عدالة" برسالة مفصلة لوزيرة التعليم والمديرة العامة للوزارة، في نيسان 2008، طالب فيها بإخراج المدارس العربية من هذا البرنامج كونه يفرض على الطالب العربي الرواية التاريخية الصهيونية، وهي رواية مناقضة لرواية شعبه ومعتقداته. ادعت وزارة التعليم في ردها على الرسالة أنّ المدارس العربية ليست مجبرة بتبني هذا البرنامج.

توجه مركز "عدالة" في حزيران 2008 برسالة لمدير دائرة خدمات الصحة الشاملة ("كلاليت") ولرئيس إدارة خدمات الصحة الشاملة ووزير الصحة مطالباً بضمان تعيين مواطنين عرب في مناصب رفيعة في خدمة الصحة الشاملة.

طالب "عدالة" المستشار القضائي في حزيران 2008 بإقامة مركز تربوي تكنولوجي في طمرة، مخصص لـ 300 طالب مهددين بالتسرب من جهاز المعارف.

طالب "عدالة"، في تموز 2008، وزارة الصحة بترجمة نموذج "الموافقة" للغة العربية. يوقع المرضى على هذا النموذج قبل البدء بتلقي العلاج الطبي للتأكيد على موافقتهم على تلقي العلاج الطبي اللازم، وذلك لتجنب علاج المريض بعكس إرادته.

المطالبة بتوفير سفريات بحافلات للأطفال من رياض الأطفال في القرية غير المعترف بها وادي جربة، وذلك من خلال رسالة بُعثت إلى وزارة المعارف وإلى مجلس أبو بسمة الإقليمي في أيلول 2008. وقد اضطر الأطفال إلى انتظار السفريات لحوالي ساعتين وهم مكشوفون للشمس. في أعقاب الرسالة جرى حل المشكلة ويحظى الأطفال اليوم بسفريات آمنة.

في إجراء تمهيدي قبل التماس للعليا طالب "عدالة" بأن تجدد الحكومة الترخيص الممنوح لمكتبة في حيفا باستيراد كتب بالعربية تصدر في سورية ولبنان، تصل إسرائيل عبر الأردن ومصر، كما تفعل منذ حوالي 30 سنة. تحيين: في كانون الثاني 2009 التمس "عدالة" المحكمة العليا بهذا الشأن.

الحقوق المدنية والسياسية

في مذكرة موقف صدرت في تموز 2008 طُلب أعضاء الكنيست الإسرائيلي بالتصويت ضد التعديل على قانون المواطنة الذي يسمح بسلب المواطنة بدعوى خرق الولاء للدولة. قُبل التعديل في نهاية المطاف وتحوّل إلى قانون.

في رسالة صدرت في آب 2008، طُلب وزير الأمن أيهود براك بإلغاء الأمر الذي أصدره لإغلاق مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية، والتراجع عن إعلانه عن المؤسسة كتنظيم غير قانوني وفق إجراءات الطوارئ. لم يُرفع الأمر وما تزال المؤسسة مغلقة.

في أيار 2008، توجّه "عدالة" إلى محكمتي الصلح والمركزية في الناصرة، من أجل إطلاق سراح متظاهرين عرب اعتقلوا عند مشاركتهم في "مسيرة العودة" لإحياء الذكرى الستين للنكبة الفلسطينية. في أعقاب الأحداث التي وقعت في المسيرة قدم "عدالة" والجمعية العربية لحقوق الإنسان ملف شكوى شاملاً إلى وحدة التحقيق مع الشرطيين في وزارة القضاء (ماحش). وجرى في الملف الذي قُدم في أيلول 2008 توثيق حالات لاستخدام مفرط للقوة من طرف الشرطيين ضد المتظاهرين. ما زالت "ماحش" تحقق في الأحداث.

في أعقاب رسالة بعث بها "عدالة" في تشرين الأول 2008، رفض المستشار القضائي للحكومة شطب رئيس بلدية الرملة، يوئيل لفي، من المشاركة في الانتخابات رغم تصريحاته العنصرية ضد المواطنين العرب.

في كانون الأول 2008 مثل "عدالة" عشرات المتظاهرين الذين اعتقلوا في إسرائيل بعد مشاركتهم في مظاهرات ضد الاعتداءات الإسرائيلية على غزة. في أعقاب تدخل "عدالة" أُطلق سراح عدد من المعتقلين وأبطلت الاتهامات ضدهم.

في رسالة عاجلة إلى المستشار القضائي للحكومة طالب "عدالة" بأن يتوقف "الشبابك" (جهاز الأمن العام) عن دعوة قادة أحزاب وحركات عربية إلى التحقيق، ممّن شاركوا في مظاهرات جرى التعبير فيها عن التضامن مع سكان غزة.

حقوق الأسرى

حذر مركز "عدالة" في رسالة بعثها في نيسان 2008 إلى وزير القضاء والمستشار القضائي للحكومة، من اقتراح قانون يُعفي الشرطة و"الشاباك" من واجب توثيق التحقيق مع مشتبهين بارتكاب تهم "أمنية"، بالصوت والصورة.

من خلال إجراء تمهيدي قبل التماس إلى العليا، قُدم إلى مصلحة السجون وإلى المستشار القضائي للحكومة في تشرين الثاني 2008، طالب مركز "عدالة" مصلحة السجون بوقف التمييز ضد الأسرى السياسيين الفلسطينيين في توفير الخدمات التعليمية والخدمات الاجتماعية.

في أيلول 2008 توجه "عدالة" إلى المستشار القضائي للحكومة وإلى مصلحة السجون، بطلب تمكين الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين من غزة إجراء اتصالات هاتفية مع عوائلهم، كي يطمئنوا عنهم في أعقاب العدوان الإسرائيلي على القطاع.

المناطق المحتلة عام 1967

في كانون الثاني 2008 توجه "عدالة" إلى المستشار القضائي للحكومة بادّعاء أنّ سريان قانون أملاك الغائبين على القدس الشرقية غير قانوني، إلى جانب المطالبة بعدم مصادرة أراضٍ بملكية فلسطينية بواسطة هذا القانون. وقد ردّ المستشار القضائي للحكومة الطلب في شباط 2008، بادّعاء أنّ الأراضي موضوع الحديث صُودرت لأغراض جماهيرية وأنّ قانون ممتلكات الغائبين لم يُطبق في هذه الحالة.

صدر مركز "عدالة"، في حزيران 2008، مذكرة موقف، بالاشتراك مع جمعية حقوق المواطن والمركز لحماية الفرد، وضّح فيها أنّ القانون الذي يمنع إمكانية تقديم دعاوى أضرار ضد الدولة لقاء أضرار سببها الجيش، سوف يعطي ضوءاً أخضر لحالات أخرى من تنكيل الجنود بالفلسطينيين.

في رسالة بعثت في كانون الأول 2008 إلى وزير الأمن والمستشار القضائي للحكومة، طالب "عدالة" بالسماح بدخول عناصر مساعدة وتطوير دوليين إلى غزة، وصياغة نظم

واضحة لإدخال المساعدات الإنسانية إلى غزة والدفاع عن حقوق المواطنين الفلسطينيين.

بعث مركز "عدالة" رسالة عاجلة في كانون الأول 2008 إلى وزير الداخلية والمستشار القضائي للحكومة بطلب رفع المنع المفروض على بروفيسور ريتشارد فولك، المقرر الخاص بالأمم المتحدة حول حقوق الإنسان في المناطق المحتلة، والذي يحول بينه وبين الدخول إلى هذه المناطق.

ملاحظة: لا يتطرق هذا التقرير إلى الاعتداءات الإسرائيلية على غزة، التي بدأت في 27 كانون الأول 2008 وانتهت في 19 كانون الثاني 2009. سيجري التطرق إلى النشاطات القضائية التي بادر لها "عدالة" بما يخص هذه الأحداث في تقارير العمل لسنة 2009.

قرارات سلبية في قضايا تابعها مركز "عدالة"

في كانون الثاني 2008 رفضت المحكمة العليا الإسرائيلية التماساً قدمه مركز "عدالة" وجمعية "مسلك" ضد التقتير في تزويد الكهرباء والوقود إلى قطاع غزة، خلافاً للقوانين الدولية.

في كانون الثاني 2008 قرر المستشار القضائي للحكومة إغلاق ملفات التحقيق ضد الشرطيين المتورطين في مقتل 13 مواطناً عربياً في مظاهرات أكتوبر 2000.

في شباط 2008 رفضت المحكمة العليا الالتماس الذي قدمه مركز "عدالة" لإلغاء قرار المفتش العام للشرطة بمنع إحياء تآبين للمرحوم د. جورج حبش، قائد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

في حزيران 2008 رفضت المحكمة العليا الإسرائيلية أمر الجيش الإسرائيلي بنقل تلخيص تقرير العمليات العسكرية حول الحادث الذي قتل فيه متعب النباري، إلى أبناء عائلة القتيل.

في حزيران 2008 تم تعديل قانون الجنود المُسرَّحين بحيث سُمح باستعمال معيار الخدمة العسكرية لتحديد الأهلية للحصول على مساكن الطلبة في الجامعات. تحوّل هذا التعديل إلى

قرار حُكم صدر عن المحكمة المركزية التي قبلت التماس " عدالة " ضد لجوء جامعة حيفا إلى هذا المعيار. نتيجة لهذا، ظلّ التماس " عدالة " موضع خلاف ونقاش.

متابعة قضايا عالقة

في أعقاب التماس قدمه " عدالة " في أيلول 2008، أصدرت المحكمة العليا قرارًا بالسماح لنواب المجلس التشريعي الفلسطيني من سكان القدس الشرقية الذين سُحبت إقامتهم الدائمة في القدس، بتقديم طلب لتجديد الإقامة. في هذه الحالة قدم " عدالة " وجمعية حقوق المواطن مذكرة موقف كراي إستشاري للمحكمة.

في تشرين الثاني 2008 قررت المحكمة العليا، وبتركيبة موسعة من سبعة قضاة، منح الدولة تمديدًا لمدة سنة لتطبيق قرار حكمها المتعلق بمناطق الأفضلية القومية، وهو قرار غير مسبوق اتخذته المحكمة العليا في شباط 2006. واتخذت " العليا " هذا القرار في أعقاب طلب قدّمه " عدالة " حسب أمر تحقير المحكمة في تموز 2008، وأمرت الدولة بتطبيق قرار الحكم فورًا. وفي المقابل أعلنت الدولة المحكمة العليا بأنها لن تستطيع تطبيق القانون في فترة تقل عن خمس سنوات، بسبب قيود موازناتية. تحيين: في شباط 2009 رفضت المحكمة العليا طلب " عدالة " تلقي مصاريف المحكمة لتغطية فترة مداوات طاللت لثماني سنوات.

أمرت المحكمة العليا الدولة في نيسان 2008، وبعد سبع سنوات من تقديم التماس في الموضوع، بتعيين لجنة مهمتها أن تقرر في مسألة معايير تخصيص هبات الموازنة للسلطات المحليّة.

في أيار 2008 أمرت المحكمة العليا الدولة بتعليق عدم إلغاء قانون المواطنة، الذي يمنع لمّ الشمل، في أعقاب التماس قدّمه " عدالة ". في العام 2007 جرى توسيع سريان القانون، ومن وقتها وهو يلحق الضرر بأزواج/ زوجات عرب أو مسلمين من سورية ولبنان والعراق وإيران، وهي دول معرفة على أنها " دول عدو "، إلى جانب الأزواج/ الزوجات الفلسطينيين القاطنين في المناطق المحتلة.

قدّم " عدالة " في تشرين الثاني 2008 تلخيصات إلى محكمة الصلح في بئر السبع ضد دعاوى إخلاء أصدرتها الدولة لحوالي 1,000 شخص من سكان القرية العربية البدوية غير المعترف بها، عتير أم الحيران.

التحديات القانونية

التراجع في نشاط محكمة العدل العليا

كانت سنة 2008 السنة الثانية من ولاية القاضية دوريت بينيش رئيسة للمحكمة العليا. ومنذ تعيينها تعرضت المحكمة العليا لهجوم شديد من الحكومة الإسرائيلية عامةً، ومن وزير القضاء السابق، دانييل فريدمان، على وجه الخصوص. وينتقد وزير القضاء المحكمة بشدة بسبب ما يراه محاولة من المحكمة العليا للاستحواذ على صلاحيات تابعة للسلطة التشريعية. وفي المقابل، تعاضمت قوة اليمين السياسي لدى المجتمع الإسرائيلي. وأصبحت العليا أكثر حذرًا، وهي تمتنع عن إصدار الأحكام التي قد تُضعف شرعية المحكمة أكثر وأكثر في عيني الأغلبية اليهودية. كما يبدو، وبشكل عام، أن المحكمة أصبحت أقل رغبة في اتخاذ أحكام و/أو العمل لصالح ملفات يقوم "عدالة" بتمثيلها. وتقوم المحكمة، أكثر مما مضى، بتأجيل المداولات في ملفات "عدالة". وهكذا تظل الكثير من ملفاتنا مفتوحة لفترة طويلة من الزمن. بالرغم من ذلك، أصدرت المحكمة عددًا من القرارات الإيجابية المؤقتة.

اتخذ مركز "عدالة" عدّة خطوات وتبنى استراتيجيات جديدة من أجل التعامل مع هذا الخطر، بما في ذلك: التفاوض مع بعض الوزارات/البلديات بعد تقديم الإستئنافات، في محاولة لحل القضايا العالقة خارج المحكمة؛ محاولة تقديم عدد أكبر من الالتماسات إلى المحاكم الدنيا-المحاكم المركزية ومحاكم الصلح، في حال كان الأمر ممكنًا من الناحية القضائية؛ اللجوء إلى ادعاءات تتعلق بفصل السلطات والتوازن بينها وصلاحيات المحكمة، أمام المحكمة العليا. كما يجري النظر في ملاءمات للأجندة القضائية لـ "عدالة" في ضوء الوضع القائم.

التشريعات المناهضة للعرب

شهد العام 2008 مبادرات تشريعية كثيرة مناهضة للعرب في الكنيست، بعضها أصبح قانونًا. ويبدو قسم من هذه القوانين والمشاريع حياديًا للوهلة الأولى، فيما يقوم القسم الآخر على التمييز صراحة ضد الفلسطينيين، سواءً أكانوا مواطني دولة إسرائيل أم سكان المناطق المحتلة منذ العام 1967. ويأتي قسم من هذه القوانين الجديدة للتحايل على تشريعات قائمة وعلى قرارات قضائية سابقة. ويرتبط الكثير من هذه المبادرات التشريعية بموضوع الأمن مثل: المواطنة والولاء للدولة؛ سلب الحق في الترشح ممن زار "دول عدو" كما تُعرفها إسرائيل؛ منع لم شمل العائلات الفلسطينية وتعديلات على قانون الإجراءات الجنائية التي تزيد من شدة ظروف اعتقال المشبوهين بتهم أمنية. جميع هذه القوانين تؤثر على الفلسطينيين بشكل مباشر وكبير.

وقد كان التمييز ضد السكان الفلسطينيين حاضراً قبل هذا في تشريعات سبقت سنّ قانون أساس: كرامة الإنسان وحرّيته، وكان التمييز جزءاً أساسياً من التشريعات (السابقة). ومع ذلك، فإنّ المرحلة الجديدة هي محاولة فعالة لبلورة التمييز في ضمن قوانين مختلفة. وفيما يتعلق بالوضع السائد في المناطق المحتلة، يسعى المُشرّع الإسرائيليّ، وبواسطة المبادرات التشريعية، إلى بلورة ممارسات الاحتلال الفعلية الأبرتهادية في ضمن تشريعات أساسية، والتي جرت بلورتها حتى الآن بواسطة أوامر عسكرية، قبل تحويلها إلى قوانين.

في العام 2008 اتخذ مركز "عدالة" مسارات عديدة من أجل تحدّي هذه المبادرات التشريعية والقوانين الجديدة. وأرسل "عدالة" مذكرات موقف لأعضاء الكنيست والمسؤولين في الحكومة الإسرائيليّة، وعادةً ما كانت هذه المذكرات تصدر بالتعاون مع منظمات حقوق إنسان إسرائيلية وفلسطينية، لتحثّ أعضاء الكنيست على التصويت ضد التشريعات الجديدة المناهضة للعرب. وتزامناً، بدأ مركز "عدالة" بتحضير الالتماسات المتحدية للتشريعات الجديدة وصدرت العديد من البيانات الصحافيّة عن مركز "عدالة" وقامت وسائل الإعلام بإجراء المقابلات مع طاقم "عدالة" للتعبير عن مواقفنا. كما تطرقت التقارير الدوليّة التي صدرت عن "عدالة" إلى هذه التشريعات الجديدة. لقد عمل "عدالة" ضد التشريعات المناهضة للعرب على عدة مستويات، ولم يتركز في نهج عمل واحد ووحيد.

2008

التتقييف القانوني

التطورات الأساسية

جرى تناول نشاطات " عدالة " وبشكل جار في وسائل الإعلام العربية والعبرية والأجنبية المرئية والمسموعة والمكتوبة. ومن بين وسائل الإعلام الدولية كانت " الجزيرة " (بالعربية والإنجليزية)، " العربية "، صحيفة " نيويورك تايمز "، " واشنطن بوست " و " أيكومنست ".

جرى تحيين موقع " عدالة " الإلكتروني ثلاثي اللغات عدّة مرات في الأسبوع. ووصل عدد الزائرين لموقع " عدالة " على الشبكة في نيسان 2008 إلى 32,400 زائر خاص (يونيك)، حيث كان هذا المعدل الشهري الأعلى إطلاقاً.

أصدر " عدالة " 12 عددًا من مجلّة " عدالة " الإلكترونية باللغات الثلاث، حيث تتضمن المجلة الإلكترونية أخبارًا قانونية ومقالات وتعليقات، حول الذكرى الستين للنكبة والحصار على قطاع غزة وحقوق السجناء والأسرى والتشريعات الجديدة المناهضة للعرب والحق في التعليم ومظاهر العنصرية ضد الأقلية العربية والحقوق على الأراضي والعرب البدو.

أنتج " عدالة " ثلاثة أفلام فيديو قصيرة ونشرها في مجلته الإلكترونية وفي مواقع مثل YouTube و Facebook. وتمحور فيلمان حول مؤتمر " عدالة " السنوي للطلاب الجامعيين وتركز فيلم آخر في نشاط " عدالة " لاستعادة الأراضي التي صودرت من مواطنين عرب، كان اسمه " الأرض المحظورة ".

جرى مؤتمر " عدالة " الثالث لطلاب القانون الجامعيين تحت عنوان " ممارسة القانون في حقوق الإنسان ". استمر المؤتمر ثلاثة أيام وشارك فيه نحو 80 طالبًا وطالبة جامعيين عربًا. كما درّب " عدالة " محامين متدربين في القانون وطالبي قانون.

ألقي محامو عدالة، وبناءً على دعوات ووصلتهم، 32 محاضرة في الجامعات وكليات الحقوق المختلفة، وفي اجتماعات وجلسات لنقابة المحامين في إسرائيل، وفي نشاطات لمؤسسات وجمعيات.

ندوات ومؤتمرات

في تشرين الأول 2008 عقد "عدالة" المؤتمر السنوي الثالث لطلاب القانون الجامعيين في "واحة السلام". شارك حوالي 80 طالباً عربياً، من الجامعات والكليات في إسرائيل ومن جامعة "القدس"، في المؤتمر الذي استمر ثلاثة أيام، تحت عنوان "ممارسة القانون في حقوق الإنسان". وكانت المسائل الأساسية التي طرحت فيه: جدار الفصل، أحداث القتل في أكتوبر 2000 وأزمة السكن التي يعيشها الفلسطينيون مواطنو إسرائيل الذين يقطنون المدن المختلطة. وشارك الطلاب الجامعيون في جولة إلى جدار الفصل في منطقة القدس وفي نقاشات مختلفة. كما جرت في المؤتمر ورش عمل حول الحقوق الدينية، حقوق الأسرى، القرى غير المعترف بها، حقوق الإنسان تحت الاحتلال وحقوق المحردين حركياً وذوي الاحتياجات الخاصة.

كما أقيم في المؤتمر معرض حقوق الإنسان، مكن الطلاب الجامعيين من تلقي المعلومات عن نشاطات تنظيمات أخرى فلسطينية وإسرائيلية لحقوق الإنسان. كما عرض "عدالة" صوراً تستعرض التطورات القضائية في ملف "أكتوبر 2000"، والتي جرى تحليلها في إحدى المداولات. وفي اليوم الأخير للمؤتمر شارك موجهون من عيادات قضائية تنشط في كليات القانون، قاموا باستعراض التجربة التي راكموها في العمل مع التنظيمات الأهلية. ومن بين المتحدثين الذين شاركوا في المؤتمر كان: د. شلومو كوهن، الرئيس السابق لنقابة المحامين في إسرائيل؛ بروفيسور رونين شمير من جامعة تل أبيب؛ المحامي منير نسيبة من جامعة "القدس"؛ وروني هرمطي-ألبرن، مديرة هيئة العيادات القضائية في جامعة حيفا.

محاضرات في مؤتمرات

ألقى مُحامو "عدالة" 32 محاضرة في المؤتمرات والنقاشات في كليات الحقوق في الجامعات المختلفة، وفي نقاشات ومداولات في نقابة المحامين في إسرائيل وفي فعاليات نظمتها مؤسسات وجمعيات. ومن بين مواضيع المحاضرات: نقل المداولات القضائية إلى الحلبة الدولية؛ لم الشمل والمواطنة؛ الحق في المسكن والأرض؛ الدستور الديمقراطي وصياغة الدستور؛ لجان التحقيق الرسمية؛ شارع الطوق في القدس؛ المحكمة العليا وقضايا قطاع غزة؛ حق العودة وقانون العودة. كما شارك "عدالة" في فعاليات إحياء يوم الأرض والتظاهرات الاحتجاجية ضد الحصار على قطاع غزة وإحياء الذكرى الستين للنكبة.

إصدارات وتقارير

المجلة الإلكترونية: أصدر "عدالة" 12 عددًا من مجلة "عدالة" الإلكترونية الشهرية باللغات: العربية والعبرية والإنجليزية. وتمحورت موضوعات المجلات حول المواضيع التالية: الذكرى الستون للنكبة، الحصار على غزة، يوم المرأة العالمي، حقوق الأسرى، أكتوبر 2000 ويوم الأرض. وتضمنت النشرات ملفات متعددة الوسائط (ملتيميديا) مثل معارض صور وندوة إلكترونية حول مسألة الإستممرار أو التوقف عن التماس المحكمة العليا في قضايا الاحتلال، معرض صور عن النكبة وثلاثة أفلام فيديو.

كان عدد مشتركى مجلة "عدالة" الإلكترونية الشهرية نحو 15,000 مشترك في المعدل. ويأتي هذا الرقم أقل مما كان عليه في العام 2007، بعد تحيين قائمة البريد الإلكتروني خلال العام 2008. ومع ذلك، ينبغي التأكيد على أن الآلاف من قراء المجلة غير مشتركين في قائمة البريد الإلكتروني. فعلى سبيل المثال، تظهر الإحصاءات الأخيرة من موقع Arabs48، حيث يتم الإعلان عن إصدار النشرة شهرياً، أن نحو 10.000 شخص يدخل إلى الرابط لقراءة النشرة كل شهر. علاوة على ذلك، يتم نشر المقالات والتعليقات التي تُنشر في مجلة "عدالة" الإلكترونية بصورة منتظمة في مواقع إنترنت أخرى تتبع لوسائل الإعلام ولجمعيات ومؤسسات حقوق إنسان.

في أيلول 2008 أرفق "عدالة" بالمجلة الإلكترونية استبياناً بالعربية والعبرية والإنجليزية، من أجل تلقي ردود من القراء. الكثيرون من الذين بعثوا بردودهم مدحوا المجلة الإلكترونية على مستواها المهني. فيما يلي بعض توصيات القراء:

* واصلوا نشر المقالات الأكاديمية؛

* زيدوا من عدد الملفات متعددة الوسائط؛

* زيدوا من الوعي والاهتمام بمجلة "دفاتر عدالة" في العالم العربي.

الموقع الإلكتروني: يقوم مركز "عدالة" بتحيين موقعه على شبكة الإنترنت بشكل جار وباللغات الثلاث، إن كان ذلك بواسطة إضافة البيانات الصحفية أو المستندات القانونية المتعلقة بعمله القضائي والمرافعة الدولية، أو الصور والمعارض. في العام 2008 كان معدل الزائرين الشهري لموقع "عدالة" الإلكتروني الأعلى على الإطلاق.

أفلام فيديو: نشر "عدالة" في كانون الأول 2008 فيلماً وثائقياً قصيراً بعنوان "الأرض المحظورة". ويرافق "عدالة" في الفيلم عائلات عربية فلسطينية من قرية اللجون ومن الناصرة في نضالها من أجل استعادة أراض لها صادرتها الحكومة في سنوات الخمسين. ويمثل "عدالة" أهالي اللجون في الاستئناف المقدم إلى المحكمة العليا ضد مصادرة أراض

تعود ملكيتها إلى 300 عائلة عربية. ويأمل "عدالة" أن يزيد الفيلم القصير من الوعي للموضوع ولمسألة الفلسطينيين الذين تحولوا إلى نازحين في إسرائيل. لمشاهدة الفيلم:

http://www.youtube.com/watch?v=M_6ujxFmOU

وأنتج "عدالة" فيلمي فيديو قصيرين إضافيين في السنة الأخيرة. ويوثق الفيلم الأول مؤتمر الطلاب الجامعيين الذي جرى في تشرين الأول 2008 ويورد لقاءات مع عدد من المشاركين والمشاركات، الذين يتحدثون عن توقعاتهم من المؤتمر وعن تجاربهم. لمشاهدة الفيلم:

<http://www.youtube.com/watch?v=onwfxL2d1PU>

في تشرين الثاني 2008 نُشر الفيلم الثاني، الذي مُنحت فيه منصة للطلاب الجامعيين العرب، حيث تطرقوا إلى تجربتهم كطلاب قانون في الجامعات والكليات الإسرائيلية. لمشاهدة الفيلم:

<http://www.adalah.org/newsletter/heb/nov08/students.php>

دفاتر "عدالة": في تموز 2009، صدر العدد الخامس من دفاتر "عدالة" تحت عنوان "حول التجريم".

مكان: العدد الثاني، "الروايات، الحيز وحقوق السكان الأصليين والأقليات": من المتوقع أن يصدر هذا العدد في العام 2009، في 1,500 نسخة بالعربية والعبرية والإنجليزية.

التغطية الإعلامية

نشر مركز "عدالة" منذ كانون الثاني وحتى أيلول للعام 2008، 81 بياناً صحافياً عن عمله باللغات العربية والعبرية والإنجليزية.

وأثار 15 التماساً وملفًا قضائياً عاجلها المركز اهتماماً واسعاً في وسائل الإعلام في النصف الأول من العام 2008. ومن هذه القضايا:

الالتماس الذي قدمه مركز "عدالة" مع جمعية "مسلك" باسم 10 مؤسسات حقوق إنسان فلسطينية وإسرائيلية، ضد التقدير في تزويد الكهرباء والوقود إلى قطاع غزة، حيث حازت هذه القضية على تغطية إعلامية واسعة جداً في الإعلام الإسرائيلي والعالمي. وفاقت هذه التغطية الإعلامية جميع التغطيات الإعلامية الأخرى لجميع ملفات "عدالة" الأخرى.

حظي قرار المستشار القضائي للحكومة عدم تقديم لوائح اتهام جنائية ضد أفراد الشرطة المتورطين في قتل 13 متظاهراً عربياً في أكتوبر 2000 بتغطية إعلامية واسعة في الإعلام المحلي، وفي الإعلام الدولي بصورة معينة. وفوراً بعد نشر المستشار القضائي لقراره، نظم مركز "عدالة"، بالتعاون مع لجنة المتابعة العليا وذوي الشهداء، مؤتمراً صحافياً في القدس. وحضر المؤتمر الصحافي جميع وسائل الإعلام الإسرائيلية. كما حظي قرار المستشار بتغطية معمّقة في "الجزيرة" الإنجليزية، وشمل التقرير لقاءً مع المحامي حسن جبارين، مدير عام "عدالة"، وتوثيقاً لمظاهرة احتجاجية على القرار، شارك فيها 20,000 شخص.

ركّزت وسائل الإعلام العالمية في المنتصف الأول لهذه السنة على تغطية أخبار تتعلق بـ "الذكرى الستين لإقامة دولة إسرائيل". وفي هذا السياق نُشر تقريران حول "عدالة" احتلا موقع تقرير الغلاف في صحيفتين دوليتين هامتين: "نيويورك تايمز" (حقوق التخطيط والأراضي) و"أيكونومست" (الدستور الديمقراطي).

حظي الاعتراض الذي قدّمه مركز "عدالة" في تشرين الثاني 2008 على الخارطة الهيكلية اللوائية للقدس بتغطية إعلامية واسعة في الإعلام الإسرائيلي والأجنبي. وفي تشرين الثاني 2008 أجرى "عدالة" والاتلاف المدني في القدس مؤتمراً صحافياً مشتركاً، حضره عشرات الصحافيين من وسائل الإعلام المختلفة، من بينها القنوات الفضائية العربية "الجزيرة" و MBC وأبو ظبي، إلى جانب صحف عربية مثل "الحياة" و "القدس العربي" و "الأيام".

بلّغ الإعلام الإسرائيلي العبري بتوسع عن قرار المحكمة العليا في التماس مناطق الأفضلية القومية في تشرين الثاني 2008. مثلاً، نشر على صدر الصفحة الأولى في صحيفة "هآرتس" مقال حلل القرار. كما بثت الإذاعة الإسرائيلية و "إذاعة الجيش" تقارير موسعة حول القرار.

حظي النقاش الذي جرى في تشرين الثاني 2008 حول مسألة منع زيارة عائلات من غزة للأسرى الفلسطينيين السياسيين المسجونين في إسرائيل، بتغطية إعلامية فلسطينية وعربية واسعة. ومن ضمن التغطية، بُثت تقارير خاصة حول النقاش في قناة "الجزيرة" وفي إذاعة "صوت فلسطين".

جرت التغطية الإعلامية بشكل موسّع لقرار منع بروفيسور ريتشارد فولك، المقرر الخاص للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، من الدخول إلى إسرائيل في كانون الأول

2008, ולרסאלה الطارئة التي أرسلها "عدالة" إلى السلطات بهذا الشأن، وجرت التغطية الموسعة في الإعلام الإسرائيلي والدولي. ومن بين وسائل الإعلام التي تناولت الموضوع ورسالة "عدالة": بي بي سي، رويترز، وصحيفة "أميريكان كرونكل".

بناءً على دعوة مؤسسة "هيومان رايتس واتش" شارك أعضاء طاقم "عدالة" في لقاء مع الإعلام الأجنبي في القدس في آذار 2008. ونشرت "هيومان رايتس ووتش" وقتها تقرير "خارج حدود الخريطة"، حول انتهاك حقوق الأرض والمسكن في القرى غير المعترف بها في النقب. وساهم مركز "عدالة" بمواد لهذا التقرير. قام طاقم "عدالة" بتوزيع نسخة عن الفيلم الوثائقي "غير المعترف بهم" في المؤتمر الصحفي.

كتبت المحاميّة عبير بكر من "عدالة" مقالةً مطولة في كانون الثاني للصحيفة العربية "العنوان الرئيسي" تناولت فيها مسألة "الالتقاء بعميل أجنبي" وكيفية استخدام هذه المسألة ضد المواطنين العرب. كما نشرت بكر في حزيران مقالتي رأي في موقع YNET (باللغة العبرية) وفي موقع "عرب 48". وتمحورت المقتاتان في سياسة المستشار القضائي التمييزية تجاه العرب في كل ما يخص تقديم لوائح الاتهام المتعلقة بقضية أكتوبر 2000.



הרג ערבים

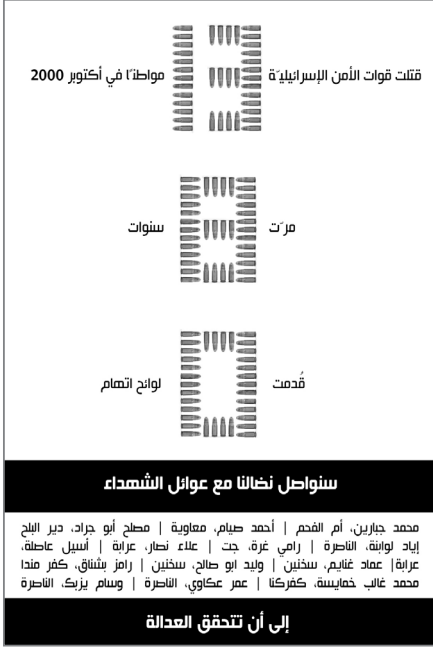
- מזוז הפך את המחלל של מח"ש במקרת אירועי הרג 30 הערבים באוקטובר 2000 לתירוץ של "חוסר ראות" במקום להורות על קיום חקירה רצינית ועל השעיית האחרים למחלל הורה מזוז על סגירת כל הנתיקים.
- בניגוד להמלצות ועדת אור מזוז אימץ את הקונספציה של מח"ש המתחייבת אל האזרחים הערבים כאל אויב הנמצא בשדה הקרב מתירה את השמוש בבלפים ומזדיקה את הירי הקטלני כלפיהם.
- החלטת מזוז מחפה על האזרחים לפשעי אוקטובר 2000 ומתירה את דמם של האזרחים הערבים.

**לפטר את מזוז
להורות על ביטול החלטתו הגזענית**

ועדת המעקב העליונה לענייני הערבים • ועד משפחות הרוני אוקטובר • עדאלה

إعلانات احتجاجية: نشر مركز "عدالة" إعلاناً احتجاجياً في صحيفة "هآرتس" بعد أن صدر قرار المستشار القضائي للحكومة بعدم تقديم لوائح اتهام ضد الشرطيين الضالعين في أحداث أكتوبر 2000. والإعلان الذي عُنون بـ "قتل العرب مسموح"، جرى نشره بالتعاون مع لجنة المتابعة العليا ولجنة ذوي الشهداء. كما نشر الإعلان على موقع "عدالة" الإلكتروني وفي المجلة الإلكترونية.

في أيلول 2008، وعشية الذكرى السنوية الثامنة لأحداث أكتوبر 2000، طبع "عدالة" 1,000 نسخة من إعلان بصيغة بطاقة بريدية ووزّعها.



في 29 كانون الأول 2008 نُشر في "هآرتس" إعلان ضخم نصّه: "المواطنون ليسوا عتاد مدافع. لا في غزة ولا في سديروت". كما وردت في الإعلان معطيات حول عدد المواطنين الذين قتلوا وأصيبوا في غزة وإسرائيل حتى موعد النشر. ووقعت على الإعلان جمعية حقوق المواطن، عدالة، بتسليم، أطباء لحقوق الإنسان، بمكوم، حاخامات لحقوق الإنسان، أمْنستي إسرائيل، "يش دين" واللجنة العامة ضد التعذيب.

تأهيل طلاب قانون جامعيين وخريجي كليات القانون

استكمل السيد إيهاب عاصلة والسيد علاء عبدالله، في كانون الثاني 2008، فترة تدريبهم في "عدالة". في نيسان 2008 بدأت السيدة حنين نعمانة فترة تدريبها، في حزيران 2008 ضمّ "عدالة" إلى طاقمه السيد سالم أبو مديغم، الذي شغل في السابق مهامّ باحث ميداني في "عدالة". كما وفر "عدالة" تأهيلا مهنيًا في الإعلام للسيدة مروة عبد، طالبة جامعية في موضوع الإعلام في جامعة حيفا.

كما ألقى محامون من "عدالة" محاضرات في عيادة حقوق الإنسان في جامعة "القدس"

حول القانون الإسرائيلي وقرارات المحكمة العليا في إسرائيل. وشارك محامون من "عدالة" أيضًا في مؤتمرات نظمتها العيادة وفي مشاريع قضائية مشتركة، مثل النضال ضد شارع الطوق الشرقي في القدس.

تحديات في الإعلام

يتعامل الإعلام العبري بعدائية مع المواطنين العرب. في العام 2008 وُصفت أجزاء واسعة من عمل "عدالة" القضائي بشكل سلبي في الإعلام، أو عُرضت على أنها مستمدة من منطلقات سياسية. ومؤخرًا، تعاضمت صعوبة تلقي تغطية صحافية في وسائل الإعلام العبرية. يحاول "عدالة" أن يطور استراتيجيات من أجل التمتع بتغطية أكثر إيجابية في وسائل الإعلام العبرية.

2008

المرافعة الدولية

التطورات الأساسية

زار وفد برئاسة السيد شوقي خطيب، رئيس لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في إسرائيل، وضم ممثلين عن لجنة ذوي شهداء أكتوبر 2000 و "عدالة"، في نيسان 2008، جنوب إفريقيا، سعياً لتجديد دعم دولي للنضال من أجل الحقيقة والعدل وتحمل المسؤولية تجاه عائلات شهداء أكتوبر 2000. وكانت هذه الزيارة خطوة أولى في سلسلة من مبادرات رداً على قرار المستشار القضائي للحكومة إغلاق ملفات التحقيق ضد أفراد الشرطة المتورطين في قتل المواطنين العرب في أكتوبر 2000. وعبر حكوميون في جنوب أفريقيا إلى جانب قضائيين مختصين في حقوق الإنسان عن دعمهم القوي للحملة. وانكشف أعضاء الوفد على أجهزة العدل في الفترة الانتقالية وعلى إجراءات التخليد المتبعة في جنوب أفريقيا. وجرت الزيارة برعاية صندوق حقوق الإنسان ومركز الموارد القضائية (LRC).

في حزيران 2008 توجه وفد مكون من أعضاء كنيست عرب وقادة سياسيين ورئيس لجنة المتابعة العليا لشؤون المواطنين العرب في إسرائيل وممثلين عن مركز "عدالة" إلى جنوب أفريقيا، في جولة دراسية حول صياغة الدستور. نظمت هذه الزيارة بمساندة مجلس البحث في العلوم الإنسانية (HSRC) وLRC، وشملت لقاءات مع أكاديميين وقضائيين متخصصين في حقوق الإنسان ووزراء وأعضاء في الكونغرس الوطني الأفريقي (ANC).

شارك في تشرين الأول 2008، 12 ممثلاً عن الأحزاب العربية وأكاديميون وممثلون عن "عدالة" في دورة من أسبوعين حول تاريخ جنوب أفريقيا والنضال ضد الأبرتهيد الذي إداره المؤتمر القومي الأفريقي (ANC) وتنظيمات أخرى. ودعم الدورة HSRC وحكومة جنوب أفريقيا.

نشر خمسة من أعضاء الوفد "أفكار حول جنوب أفريقيا" في عدد تشرين الثاني من مجلة "عدالة" الإلكترونية.

أجرى ممثلون عن "عدالة" لقاء مع ممثلين عن سفارات دول مختلفة في إسرائيل، وزودهم بالمعلومات المتعلقة بالتطورات في المجال القضائي في العام 2008. وشارك في اللقاء سفراء وملحقون عن 23 دولة، حيث أقيم اللقاء في مكاتب صندوق "هاينرخ بيل". ودعا "عدالة" المشاركين إلى طرح المسائل النابعة من القوانين العنصرية المناهضة للعرب وعدم تحمل المسؤولية عن أحداث القتل في أكتوبر 2000 أثناء لقاءاتهم مع ممثلين إسرائيليين ومع حكوماتهم. وخلال السنة التقى ممثلو "عدالة" بممثلي سفارات واستضافوا وفوداً من أعضاء برلمان من جنوب أفريقيا وبلجيكا والاتحاد الأوروبي.

احتجّ "عدالة" بشدّة على طرد بروفيسور ريتشارد فولك، المقرر الخاص للأمم المتحدة حول حقوق الإنسان في المناطق المحتلة، من إسرائيل. كما حظيت رسالة احتجاج حادة أرسلها "عدالة" إلى وزير الداخلية في أعقاب طرد بروفيسور فولك بتغطية واسعة في الإعلام الإسرائيلي والدولي.

الرافعة في الأمم المتحدة

حلتّ السيدة أسماء جاهنغير، المقررة الخاصة للجنة حرية الأديان والمعتقدات التابعة للأمم المتحدة، في كانون الثاني 2008، ضيفة على مكاتب "عدالة"، والتقت رجال دين عرباً استعرضوا أمامها التمييز اللاحق بالطوائف العربية في إسرائيل. وطالب رجال الدين المقررة الخاصة بالضغط على إسرائيل لوقف التمييز. وقدم "عدالة" إلى المقررة الخاصة قائمة بالمجالات التي تحوي تمييزاً دينياً.

قدمت مؤسسات حقوق إنسان فلسطينية في إسرائيل والمناطق المحتلة (الحق، عدالة والمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان في غزة) ورقة تحليلية مشتركة مختصرة، لمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، حلت فيها قرار المحكمة العليا برفض الالتماس ضد التقدير في تزويد الكهرباء والوقود إلى قطاع غزة. قام "عدالة" و"مسلك" بتمثيل مواطنين فلسطينيين وعشرة تنظيمات حقوق إنسان إسرائيلية في هذا الالتماس.

استشهدت خبيرة في الأمم المتحدة لقضايا الأقليات بقانون المواطنة الذي يمنع لمّ شمل العائلات الفلسطينية، كمثل على سلب الحق في المواطنة، في تقريرها الذي قدمته لمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في شباط 2008. شارك المحامي حسن جبارين في جلسة للخبراء حول حقوق غير المواطنين عقدت في جنيف في كانون الثاني 2007 بدعم من خبيرة الأمم المتحدة المستقلة في قضايا الأقليات.

انتقد المقرر الخاص للأمم المتحدة حول القتل الاعتباطي دون محاكمة، بروفيسور فيليب ألتون، قرار المستشار القضائي للحكومة بإغلاق ملفات التحقيق ضد أفراد الشرطة المتورطين في قتل 13 مواطناً في ملف أكتوبر 2000، في تقرير قدمه في أيار 2008 إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. وقد استخلص المقرر الخاص بأنّ قرار عدم تقديم لوائح اتهام ضد أيّ من الشرطيين "قد يقصر عن بلوغ هدف وغايات المعايير الدولية". وزوّد "عدالة" المقرر العام من الأمم المتحدة بالمعلومات حول تطورات القضية منذ أكتوبر 2000، التي لزمته لإعداد تقريره.

قدمت المحامية فاطمة العجو من "عدالة" في حزيران 2008 شهادة أمام لجنة الأمم المتحدة الخاصة التي تحقق في ممارسات إسرائيل التي تؤثر على حقوق الشعب الفلسطيني، والتي التأمّت في عمّان. وقدّمت المحامية العجو تحليلاً قانونياً لقرارات حكم صدرت مؤخراً عن المحكمة العليا، تتطرق إلى مكانة غزّة. المشاركة بدعم من الأمم المتحدة.

قدّم "الاتحاد ضد التعذيب" (UAT) تقريراً للجنة الأمم المتحدة ضد التعذيب (CAT) في أيلول 2008. وسافرت المحامية فاطمة العجو من "عدالة" وممثلون عن "الحق" و UAT إلى جنيف في تشرين الثاني 2008، لعرض الاستخلاصات الأساسية الخاصة بـ UAT لمقرر CAT المتخصص في إسرائيل ولتنظيمات دولية تنشط للقضاء على التعذيب. وساهم مركز "عدالة" بعشرة أبواب في تقرير UAT، الذي يحلل القوانين والممارسات الإسرائيلية، والمعتبرة كتعذيبات و/أو المعاملة السيئة وغير الإنسانية والمهينة التي يتعرض لها السجناء والمواطنون الفلسطينيون في المناطق المحتلة. كما شارك "عدالة" في اللقاءات مع الدبلوماسيين في إسرائيل والتي تركّزت في تقرير UAT. ودعم الاتحاد الأوروبي مشاركة "عدالة" في اللقاءات.

نشر الاستعراض الدوري الدولي لوضع حقوق الإنسان (UPR) نيابة عن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، في كانون الأول 2008، تقريراً أتى في أعقاب الجلسة الأولى التي أجراها لفحص أوضاع حقوق الإنسان في إسرائيل. وشمل التقرير 33 توصية، دعا من خلالها المجلس إسرائيل إلى ضمان حقوق العرب البدو في النقب وإلى إلغاء المنع القائم على لم الشمل وتطبيق توصيات لجنة أور التي حققت في أحداث القتل في أكتوبر 2000 وإنهاء الاحتلال. وقدم "عدالة" تقريراً إلى المجلس في حزيران 2008 وحصل الكثير من الاستخلاصات الأساسية التي وردت في التقرير على تعبير وحضور في تقرير المجلس. وشاركت المحامية سهاد بشارة من "عدالة" في اجتماع الاستعراض الدوري في جنيف في كانون الأول 2008. وتحدثت في الفعاليات التي نظمت على هامش المؤتمر وشاركت في مؤتمر صحافي مشترك بين "عدالة" و"البديل" - مركز معلومات لحقوق اللاجئين الفلسطينيين.

في كانون الأول 2008 شاركت المحامية سوسن زهر من "عدالة" كمختصة في الجلسة الافتتاحية لمنتدى شؤون الأقليات التابع للأمم المتحدة، الذي جرى في جنيف. ودُعي مختصون من أرجاء العالم إلى الجلسة كي يقدموا ملاحظاتهم على مسودة وثيقة التوصيات لدفع الحق في التعليم لدى الأقليات. ومن الممكن أن تُقبل الوثيقة كتفسير متفق عليه لقوانين حقوق الإنسان الدولية. وتطرقت المحامية زهر إلى مسألة الميزانيات ومناخية التعليم لدى الفتيات وإلى تطوير مناهج التعليم. ودعمت الأمم المتحدة مشاركتها.

المرافعة في الاتحاد الأوروبي

شارك المحامون فاطمة العجو، في نيسان 2008، وحسن جبارين، المدير العام لـ "عدالة" وسوسن زهر، في أيلول 2008، في سلسلة لقاءات مع ممثلين عن المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي. نظمت الجلسات الشبكة الأورو-متوسطة لحقوق الإنسان (EMHRN) والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان FIDH. وعقدت الاجتماعات في نيسان 2008 إلى جانب اجتماع لمجموعة العمل على فلسطين/إسرائيل في EMHRN. وجرت المشاركة في سلسلة اللقاءات بدعم من EMHRN و FIDH. قدّمت EMHRN وأعضاؤها في إسرائيل وفي المناطق الفلسطينية المحتلة، ومن بينهم "عدالة"، ورقة لمجموعة العمل الأوروبية الإسرائيلية على حقوق الإنسان في نيسان 2008، تُعبّر فيها عن القلق الشديد من تراجع وضع حقوق الإنسان في إسرائيل وفي المناطق المحتلة. ونادت المنظمات الاتحاد الأوروبي للتعاون من أجل إنهاء الانتهاكات لحقوق الإنسان الواردة في الورقة.

كما قدّمت EMHRN مذكرة إلى مجلس مؤسسة الاتحاد الأوروبي - إسرائيل عشيّة الاجتماع السنوي في حزيران 2008، ودعت الاتحاد الأوروبي إلى طرح قلقه البالغ بخصوص وضع حقوق الإنسان في المناطق المحتلة وفي إسرائيل، وممارسة الضغوطات الدبلوماسية على إسرائيل كي تقوم الأخيرة بالتخفيف من هذا القلق.

شاركت مديرة قسم المرافعة الدولية في "عدالة"، رينا جبارين، في تشرين الثاني 2008، في ورشة عمل للمرافعة في الاتحاد الأوروبي، نظمتها منظمة Christian Aid (CA) في بروكسل لتنظيمات أعضاء فيه من إسرائيل والمناطق المحتلة. والتقت أيضاً المفوضية الأوروبية والمجلس الأوروبي والبرلمان الأوروبي وممثلات للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وتنظيمات مدنية ذات حضور بارز في بروكسل، مثل CIDSE، APRODEV، و Crisis Action. كما شاركت في لقاء مع مجموعة العمل على فلسطين/إسرائيل في EMHRN. ودعم مشاركتها CA و EMHRN.

أسهم "عدالة" في صياغة وثيقتين هامتين قدمتهما في كانون الأول 2008 EMHRN إلى الاتحاد الأوروبي، واللتان تتعلقان ببرنامج عمل مجلس مؤسسة الاتحاد الأوروبي-إسرائيل. الوثيقة الأولى تنتقد المراوحة في تحسين أوضاع حقوق الإنسان في إسرائيل في العام 2008، وطلب الاتحاد الأوروبي من المنظمات المدنية الإسهام في التقرير السنوي حول برامج العمل مع الدول الأعضاء في برنامج دول الجوار الأوروبي (ENP). وطرحت الوثيقة الثانية سلسلة من التوصيات العينية لشمّل حقوق الإنسان في برنامج عمل مجلس مؤسسة الاتحاد الأوروبي-إسرائيل الجديد، والذي من المفترض أن ينطلق في نيسان 2009.

مؤتمرات وشبكات تابعة لتنظيمات حقوق إنسان دولية

شارك المحامي حسن جبارين، مدير عام "عدالة"، ومديرة قسم المرافعة الدولية في "عدالة"، السيدة رينا جبارين، والمحامية فاطمة العجو من "عدالة"، في سلسلة ورش عمل هدفت إلى إعادة تقييم ممارسات إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفقاً للقانون الدولي. وانهقدت ورش العمل في جنوب أفريقيا في شباط وتشرين الثاني 2008، بمبادرة HSRC. وشارك في هذه الورش محامون ومختصون في القانون الدولي، ناقشوا المبررات الحينية المتعلقة بخروقات حقوق الإنسان في المناطق المحتلة، التي طرحها المقرر الخاص للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في المناطق المحتلة، سابقاً، بروفيسور جون دوغارد. وساهم "عدالة" بمواد كثيرة للكتاب الذي من المفترض أن تنشره مجموعة المختصين الذين شاركوا في الورش. مشاركة "عدالة" تمت بدعم من HSRC.

شاركت المحامية سوسن زهر من "عدالة" في اجتماعين نظمهما فريق العمل على الجندر التابع للشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان (EMHRN): جرى الأول في القاهرة في أيار 2008 وهدف أيضاً إلى تخطيط وتنسيق اللقاء المتمحور في خطة عمل اسطنبول. وجرى الاجتماع الثاني في بروكسل في تشرين الأول 2008 وشمل أيضاً نشاطاً لمجموعات ضغط والمشاركة في حدث جماهيري. المحامية زهر هي رئيسة فريق العمل. وقد شاركت أيضاً في جلسة اللجنة التنفيذية لـ EMHRN، التي جرت في بروكسل في تشرين الأول 2008، وفي مؤتمر للجمعية العامة لـ EMHRN في برشلونة في كانون الأول 2008. وجرت مشاركتها في اللقاء بدعم من EMHRN.

شاركت المحامية سهاد بشارة من "عدالة" في مؤتمر تحت عنوان "تفكيك منطقتي التهجير" نظمه المنتدى من أجل حقوق الإنسان في إسرائيل/فلسطين لإحياء ذكرى النكبة الستين في مدينة بيرن في سويسرا، في نيسان 2008. يضم المنتدى مؤسسات سويسرية تنشط في تطوير حقوق الإنسان في الشرق الأوسط. المشاركة بدعم من المنتدى.

شارك المحامي حسن جبارين، مدير عام "عدالة"، والمدعي العام للدولة، المحامي شاي نيتسان، في ندوة خاصة في لندن نظمتها مؤسسة محامي حقوق الإنسان (HRLA) في أيار 2008. حضر الندوة، التي أطلق عليها اسم "حقوق الإنسان خلال 60 عاماً من الصراع الإسرائيلي الفلسطيني"، حوالي 250 شخصاً. وتحدث المحامي جبارين عن الفلسطينيين

الذين يحيون في ظل القانون الإسرائيلي منذ العام 1948؛ وتطرق المحامي نيتسان إلى قرارات المحكمة العليا في إسرائيل وتأثيرها على العرب مواطني الدولة. بالإضافة، حاضر المحامي جبارين في جامعة كامبريدج أمام مجموعة مكونة من 25 شخصاً ومحاضرين من قسم تاريخ الشرق الأوسط. المشاركة بدعم من HRLA.

في حزيران 2008 شاركت المحاميّة سهاد بشارة في جولة محاضرات من أربعة أيام في فرنسا وبلجيكا حول الدستور الديمقراطي الذي وضعه "عدالة". نظم الاتحاد الفرنسي اليهودي من أجل السلام هذه الجولة، تحت إطار الحملة الدولية للاحتفال بالذكرى الستين لإقامة دولة إسرائيل وإحياء الذكرى الستين لنكبة فلسطين. المشاركة بدعم من الاتحاد.

شاركت رينا جبارين، مديرة قسم المرافعة الدولية في "عدالة"، في تموز وتشيرين الأول 2008، في ورش عمل لتطوير المؤشرات، والتي نظمها صندوق OxfamNovib في هاغ. ويقوم الصندوق بتطوير مؤشرات سعياً لتفحص التطورات بعيدة المدى التي تطرأ على حيوات الناس، في أعقاب عمل ونشاطات التنظيمات غير الحكومية. وقام "عدالة" بتفحص عدة مؤشرات مركزية في مجموعة صغيرة مكونة من نساء عربيات بدويات في النقب، استفدن من النشاط القضائي لـ "عدالة" وتحدثن عن تجاربهن. وشارك عشرة من أعضاء OxfamNovib في آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية والشرق الأوسط في مجموعة العمل هذه.

شاركت المحاميّة المتدربة في "عدالة" حنين نعامنة في سمينار صيفي لحقوق الإنسان نظّمته EMHRN، وجرى في حزيران في أسطنبول. وتركز السمينار في موضوع حماية حقوق الإنسان في زمن النزاعات. وقد اختيرت أيضاً للمشاركة في الهيئة العامة لـ EMHRN التي جرت في برشلونة في كانون الأول 2008، وستكون مستقبلاً عضواً في فريق العمل للشباب التابع للمنظمة. ودعمت EMHRN مشاركة نعامنة في السمينار والهيئة العامة.

حاضر المحامي حسن جبارين حول فشل جهاز القانون الإسرائيلي المحلي في توفير الإسعافات القانونية في حالات قتل الفلسطينيين في مؤتمر نظّمته دياكونيا (Diakonia)، تحت عنوان "فلسطين/إسرائيل: العمل على الرصد- إعادة تطبيق القانون الدولي في أوروبا". وشارك جبارين في مؤتمر لمدة يومين عُقد في الجامعة الحرّة في بروكسل في أيلول 2008، وحضره محامون مشهورون ونشطاء في مجال حقوق الإنسان من إسرائيل والمناطق الفلسطينية المحتلة وأوروبا. المشاركة بدعم من Diakonia.

تحديات في مجال المرافعة الدولية

الموارد المحدودة تضعف من إمكانية التدخل الأوسع

يخصص "عدالة" للمرافعة الدولية اليوم طاقماً صغيراً وموارد مالية محدودة، رغم التوسع الكبير الذي طرأ على حجم نشاطاته في الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، ورغم الحاجة إلى زيادة الاستثمار في هذا الاتجاه، خصوصاً في ظل تعاضد التوجّه القومي في المجتمع الإسرائيلي والمحاكم في إسرائيل. كما أنّ الموارد الضئيلة المخصصة للمرافعة الدولية تُضعف من قدرة "عدالة" على متابعة هذا العمل على المستوى المحلي.

في العام 2008 عمل "عدالة" على زيادة القوى العاملة الضالعة في المرافعة الدولية بأدنى حدٍّ من التكاليف، عن طريق تجنيد متدربين وزملاء من الجامعات في خارج البلاد ومن مصادر أخرى. ونجح "عدالة" في تجنيد طالب جامعيّ من جامعة "هارفرد" يعمل في المركز بواسطة منحة، منذ أيلول 2008، والذي وفر مساعدة كبيرة في القسم، إما عن طريق المرافعة الدولية وإما عن طريق خلق علاقات مع الصحافة الدولية. ومع هذا، يجب على "عدالة" أن ينظر بجديّة بالغة فيما إذا كان يرغب في استغلال طاقاته الكامنة في الاستثمار في هذا المجال، خصوصاً في كلّ ما يخصّ المرافعة في الولايات المتحدة والمتابعة على المستوى المحلي. هنا، على المركز أن يتركز أساساً في متابعة تطبيق توصيات واستخلاصات اللجان الدولية؛ تحسين نقل المعلومات والعلاقة مع السفارات للدول المختلفة في إسرائيل؛ وترجمة مواد ونشرها في المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل.

تقييم غير محسوم لتأثير المرافعة الدولية

إنّ تقييم تأثير نشاطات المرافعة الدولية التي يقوم بها "عدالة" على سياسة إسرائيل وممارساتها مهمة غير سهلة. وعموماً، لا يمكن الحديث عن علاقات سبب-نتيجة مباشرة بين المبادرات الدولية التي يتبناها "عدالة" وبين المستوى الاجتماعي أو السياسي في إسرائيل، خصوصاً أنّ هناك لا نهاية من اللاعبين الضالعين في هذا المستوى. وعلى المدى القريب، يبدو أنّ المحاكم الإسرائيلية تنزع لاتباع مقدار قليل من الحذر أو الحساسية من تعبير المجتمع الدولي عن قلقه في ظلّ التمييز المأسّس ضد المواطنين العرب في إسرائيل، أو انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان بحق الفلسطينيين في المناطق المحتلة، بينما لا تبدي حكومة إسرائيل أيّ قلق من النقد الدولي، خصوصاً ما لم تُتخذ أية عقوبات- ويبدو أنّ تحقق مثل هذه العقوبات ليست بالأمر الوشيك. ورغم هذا الوضع، يواصل "عدالة" بعث التقارير إلى المجتمع الدولي حول التمييز والخروقات الخطيرة ضد حقوق الإنسان، واقتباس قرارات وتوصيات تدعم موقفه أثناء المثول أمام المحاكم الإسرائيلية وإيجاد توثيق تاريخي لانتهاكات حقوق الإنسان والتمييز.

2008

التطورات التنظيمية

إنتقال "عدالة" إلى مكاتب جديدة في حيفا

يسرّ "عدالة" أن يزف خبر شرائه مكاتب جديدة في مدينة حيفا في تشرين الثاني 2007، انتقل إليها في أيار 2008.

كان شراء المكتب هدفاً تنظيمياً على المدى البعيد بالنسبة لـ "عدالة". ويزيد المبنى الجديد بشكل كبير من منالية "عدالة" وحضوره في الساحة الجماهيرية. ويقع المبنى الجديد مقابل محطة القطار "حيفا مركز"، وبمحاذاة جادة بن غوريون، التي تشكل مركزاً تجارياً وثقافياً هاماً في حيفا. مع الانتقال إلى حيفا انضمّ "عدالة" إلى المجتمع القانوني والمدني الناشط في المدينة: تنظيمات مدنية عربية وإسرائيلية، مكتب نقابة المحامين وكلية القانون في جامعة حيفا. وتحتلّ المكاتب طابقاً واحداً من مبنى ذي ثلاث طبقات بُني العام 1935. وتصل مساحة المكاتب إلى 220 متراً وفيه 12 غرفة. وجرى ترميم الطابق قبل انتقال المركز إليه وعُقد حفل افتتاح المكتب الجديد في تموز 2008.

إطراءات على عمل "عدالة"

في أيلول 2008، ونزولا عند رغبة المفوضية الأوروبية، استضاف "عدالة" طاقم تقييم قام بتفحص المشروع الحالي الخاص بالمركز، بمشاركة الاتحاد الأوروبي، "دفع منالية العرب مواطني إسرائيل نحو جهاز القضاء الإسرائيلي". بدأ المشروع في 2006 وانتهى في 2008. وسيجري تذويت التوصيات الأساسية التي خرج بها طاقم التقييم في برامج عمل "عدالة". وقد أطرى طاقم التقييم على عمل "عدالة" إطراءات كثيرة، نذكر من بينها:

* "المشروع يثبت قيمة مضافة وانتماءً خارجين عن المألوف، وفق كل زاوية يُنظر من خلالها إليه"

* "التطبيق غاية في النجاعة، مراقب جداً ومهني جداً"

* نجاعة المشروع: "التقدم صوب تحقيق غايات المشروع يُشاد به"

* "التأثير اليوم والتأثير المتوقع للمشروع مرتفعان جداً"، والخدمة التي يوفرها "عدالة" لا يوفرها أي تنظيم آخر"

منح من صناديق دولية

نحن نقدر ونشكر الدعم السخي الذي منحتنا إياه صناديق وتنظيمات دولية لقاء عملنا: مؤسسة فورد؛ OxfamNovib؛ صندوق تطوير المجتمع المفتوح؛ المفوضية الأوروبية؛ الصندوق الجديد لإسرائيل؛ صندوق نعومي ونحميا كوهن (2008-2009)؛ القسم الفيدرالي للشؤون الخارجية - سويسرا؛ EED؛ Cristian Aid؛ مؤسسة التعاون؛ The foundation for Middle East Peace.

الهيئة العامة

التأمت في تشرين الأول الهيئة العامة لـ "عدالة" في مكاتب المركز الجديدة في حيفا. وكان حضور أعضاء الهيئة العامة إلى الاجتماع طيباً، بعضهم أعضاء جدد، إلى جانب أعضاء الهيئة الإدارية وطاقم المركز. وتطرق الاجتماع إلى تقارير "عدالة" حول نشاطاته في الأعوام 2006 و2007 و2008. وتمحور النقاش المركزي في نشاطات وإنجازات المركز في العام 2007. كما عُرضت التقارير المالية وناقشتها الهيئة العامة. كما نوقشت برامج مالية مستقبلية من خلال التركيز في المبادرات لخفض تعلق المركز بالمداخل الخارجية ولتعزيز استقلاليته الاقتصادية. وعرضت لجنة المراقبة تقارير عن نشاطات "عدالة" وعن إدارتها التنظيمية والمالية.

صدّقت الهيئة العامة على تعيين أعضاء الإدارة الجدد: د. خالد أبو عصبية ود. مسعود حمدان. كما بُحث في المعايير الجديدة لاختيار أعضاء الإدارة. ووفق الطريقة الجديدة، توصي الإدارة للهيئة العامة على أعضاء جدد، في حالة أنهى أحد أعضاء الإدارة مهامه. ويجب أن تصادق الهيئة العامة على الأعضاء المقترحين قبل تعيينهم. واليوم، هنالك 65 عضواً في الهيئة العامة. كما اختارت الهيئة العامة المحامي جريس رواشدة عضواً جديداً في لجنة المراقبة في "عدالة".

جوائز لأعضاء طاقم "عدالة"

تم قبول المحامية سوسن زهر من "عدالة" كزميلة في معهد الجامعة المفتوحة وأمضت خريف 2008 في كلية القانون في جامعة كولومبيا، كطالبة في معهد القانون الجماهيري (PILI). حاضرت عن عمل مركز "عدالة" في كلية القانون في جامعة ييل، حيث تركزت في الالتماس ضد قانون المواطنة، وحاضرت في منتدى الصندوق الجديد لإسرائيل، مقابل

250 شخصًا. كما ورد ذكر اسمها من بين خمسين شخصًا الأكثر تأثيرًا في مجال التربية في إسرائيل، وشاركت كمختصة في منتدى الولايات المتحدة لحقوق الأقليات.

حصلت المحامية سهاد بشارة ومخططة المدن والمناطق هناء حمدان على زيادة مالية وأعلنتا "عاملي عدالة المتفوقتين للعام 2008". ومُنحت لهما الجائزة من خلال الاعتراف بجهودهما الجمة وإنجازتهما الهامة خلال السنة في الإلتماسات والاستئنافات والاعتراضات في مجال الأراضي والتخطيط.

الهيئة الإدارية

رئيس الهيئة الإدارية، بروفيسور مروان دويري

د. ثابت أبو راس

المحامية سهاد آغا

بروفيسور محمد حاج يحيى

المحامية د. هالة خوري - بشارات

د. محمود يزبك

المحامي فؤاد سلطاني

لجنة المراقبة

المحامي محمد ميعاري

المحامي وائل رابي

المتطوعون/ الزملاء

إيزابيل هامفريز، صحافية بريطانية وطالبة للقب الثالث (Ph.D.) في تاريخ الشرق الأوسط؛ عملت في "عدالة" لمدة 3 أشهر كزميلة للإعلام الدولي. كيلي برتون، طالبة جامعية في كلية القانون في جامعة ييل، أجرت فترة تدريبها في "عدالة" صيف 2008. بلقيس والي، خريجة جامعة تربييه، حاصلة على منحة لسنة من جامعة هارفرد للتخصص في "عدالة" بدءًا من أيلول 2008.

الطاقم

المؤسس، المدير العام ومدير الدائرة القانونية، المحامي حسن جبارين

الدائرة القانونية

المحامون: عادل بدير، عبير بكر، سهاد بشارة، نبيل دكور (حتى آب 2008)، فاطمة العجو، مراد الصانع، أورنا كوهين، سوسن زهر؛ زميلة قانونية: رنا عبد عسلي؛ مخططة المدن والمناطق: هناء حمدان؛ مركز الإعلام: صلاح محسن (انتقل إلى قسم الإعلام في أيلول 2008)

المحامون المتدربون

سالم أبو مديغم، حنين نعامنة

العلاقات العامة:

صلاح محسن (انتقل ليعمل كمركز إعلامي في أيلول 2008)

قسم الإعلام والعلاقات العامة

مديرة القسم: إيفا موسى

مركزة الإعلام: كريستين خليل (حتى آب 2008) وصلاح محسن (ابتداءً من أيلول 2008)

محرر الموقع: بلال زهرة

مدقق لغوي (عبري): ران شبيرا

قسم المرافعة الدولية

مديرة القسم: رينا جبارين

مركزة: كيتي هيسكيث

باحثة: د. مها التاجي (حتى تشرين الأول 2008)؛ غبريئلا روبين (ابتداءً من كانون الأول 2008)

زميلة: بلقيس والي (ابتداءً من أيلول 2008)

القسم الإداري

المدير المالي: غسان خرعوبة

مديرة إدارية: فتحية حسين

مساعدة إدارية: كريستين نصرالله

محاسب: بشير جرايسي (حتى آب 2008)



"عدالة" هو تنظيم حقوق إنسان مستقل، ينشط من خلال مكاتبه في حيفا وبئر السبع. ويقوم المركز، الذي تأسس في تشرين الثاني 1996، على خدمة السكان العرب مواطني إسرائيل، الذين يفوق تعدادهم المليون نسمة - أي حوالي 20% من مجموع سكان إسرائيل، إلى جانب الفلسطينيين من الأراضي المحتلة. تتمحور أهداف وغايات "عدالة" الأساسية في تحقيق المساواة في الحقوق الجمعية والحقوق الفردية للأقلية الفلسطينية العربية في إسرائيل. يعمل مركز "عدالة" على تحقيق المساواة في الحقوق في مجالات مختلفة، منها الحقوق على الأراضي وحقوق التخطيط؛ الحقوق المدنية والسياسية؛ الحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية؛ الحقوق الدينية؛ حقوق النساء؛ وحقوق الأسرى. كما يعمل المركز للدفاع عن حقوق الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال. وفي سبيل تحقيق هذه الغايات، يقوم "عدالة" بما يلي:

- * يقدم دعاوى والتماسات أمام المحاكم الإسرائيلية ويتوجه إلى سلطات الدولة المختلفة؛
- * يوفر الإستشارة القضائية للأفراد وللتنظيمات غير الحكومية وللمؤسسات التابعة للجمهور العربي؛
- * يتوجّه إلى المؤسسات والمنتديات الدولية؛
- * ينظم أياماً دراسية ومؤتمرات وينشر تقارير تختص بالشؤون القضائية؛
- * يمنح للمتدربين في الحقوق وطلاب القانون والمحامين العرب الجدد تأهيلاً وتدريباً في مجال حقوق الإنسان.

ص.ب 8921، شارع يافا 94، حيفا 31090
تلفون: 04-9501610 فاكس: 04-9503140

ص.ب 10273، بئر السبع
تلفون: 08-6650740 فاكس: 08-6650853

adalah@adalah.org
www.adalah.org